العرب
الجمعة 2019/07/26
السنة 42 العدد 11419

وفاة قائد السبسي تفتح الباب لصراع أشد على السلطة

توقعات بتجدد معركة القانون الانتخابي المعدل

تفتح وفاة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي الباب لصراع سياسي وحزبي أعنف على السلطة، سيكون محوره قانون الانتخابات المعدل الذي يتهم الائتلاف الحاكم (النهضة وتحيا تونس) بإصداره لإقصاء مرشحين محتملين للانتخابات القادمة، وكان الرئيس السبسي قد رفض التوقيع عليه.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تودّع تونس، السبت، رئيسها الباجي قائد السبسي إلى مثواه الأخير بعد أن تزامنت، وفاته الخميس، مع العيد الثاني والستين لقيام النظام الجمهوري. تأتي وفاة الباجي قائد السبسي في ظل وضع سياسي متأزم، ومن المنتظر أن يشهد المزيد من الغموض خلال المرحلة القادمة بسبب ضعف أداء النخبة السياسية، واتساع دائرة الصراع على السلطة التي أضحى البعض ينظر إليها كغنيمة في ظل وضع اقتصادي واجتماعي صعب، وبين فكّيْ كمّاشة واقع إقليمي متقلّب.

> وفاة قائد السبسي، لا بد أن تكون منطلقا لتحالف وطني جامع بين القوى التقدمية لقطع الطريق أمام أي طرف يحاول أن ينفرد بحكم البلاد

كان الرئيس قائد السبسي، خيمة للتونسيين، يستظلون بها من هجير الواقع المتردّي على مختلف الأصعدة. وكان رمزا للجمهورية التي شهد مختف تحولاتها منذ إعلانها في 25 يوليو 1957، والتي عمل في مختلف مراحلها، قبل أن يصبح رئيسا لها على إثر انتخابات نزيهة وديمقراطية. كما كان حارسا للدستور وللنموذج المجتمعي، عندما بادر في العام 2012 بتشكيل حزب من أجل إحداث التوازن مع الإسلام السياسي الذي حاول أن يسيطر على تونس.

كانت مبادرة الرئيس الباجي قائد السبسي الترياق الذي حمى تونس من الإسلاميين الذين حاولوا وتقسيم المجتمع والدفع بالدولة إلى صراع المحاور إقليميا ودوليا، وانتزاعها من هويتها ذات الخصوصية المحلية التي تجمع بين الأبعاد العربية والإسلامية والأفريقية والمتوسطية، وبين تجارب إصلاحية جعلتها تتصدر شقيقاتها من الدول العربية منذ إصدار دستور عام 1861 وقانون تحرير الرقّ ومنع العبودية في العام 1846 وتحرير المرأة في العام 1956 وتشكيل مسار ديمقراطي بعد انتفاضة شعبية في العام 2011.

قبل وفاته بأيام، أثار قائد السبسي سجالا واسعا في تونس بعد رفضه ختم القانون الانتخابي المعدّل، الذي رأى فيه إقصاء لبعض الأطراف السياسية. تعرّض الرئيس الراحل إلى هجمات شرسة من قبل قوى في الحكم أو أخرى في المعارضة. وبلغ الأمر بالبعض إلى دعوته إلى الاستقالة، فكان قدر الله أن ودع الحكم والحياة معا، ليترك موقعا مهمّا شاغرا في حياة التونسيين، فهو "البجبوج" الذي مثّل بالنسبة لهم الكثير من الأحلام والخيبات والوعود والأخطاء.

رغم الاختلاف حول أدائه، وخاصة بعد تحالفه مع حركة النهضة على إثر انتخابات 2014، كان التونسيين يرون فيه واجهة متميزة وراقية للدولة في المحافل الإقليمية والدولية، وحكيما استطاع أن يحترم التوازنات الداخلية والخارجية، وأن يتفاعل معها بالكثير من الحكمة ومن الوفاء لمعلّمه ومثله الأعلى الزعيم بورقيبة.

رحل الباجي قائد السبسي تاركا وراءه تحديات كبرى عاجلة، حيث سيكون على التونسيين اختيار رئيس لدولتهم في أجل لا يتجاوز تسعين يوما، وهو ما يعني أن الاستحقاق الرئاسي سيسبق الموعد المحدد له من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، أي 17 نوفمبر القادم. كما سيكون عليهم البحث جيدا عن رئيس له العديد من صفات الباجي قائد السبسي، ومن ذلك الحداثة والمدنية والاعتدال واحترام تقاليد الدبلوماسية التونسية في تحديد مساراتها التي رسمتها دولة الاستقلال، والإيمان بالسيادة الوطنية والدفاع عنها، وتحصين الدستور من أي خروقات، وفوق كل ذلك حماية المجتمع من أي نزعات لتغيير نسقه أو العبث بوحدته، خصوصا وأن التونسيين لا يزالون ينظرون إلى رئيس الدولة على أنه المثال والنموذج وعنوان الحكم ورمز السلطة، وهو بالنسبة لهم المسؤول الأول عنهم، رغم أن دستور 2014 لا يعطيه إلا مسؤوليات محدودة، بينما أعطى لرئيس الحكومة أغلب مناحي السلطة التنفيذية.

إن رحيل الباجي قائد السبسي، يمثّل نهاية لمرحلة تاريخية مهمة، وسيفتح تونس على مرحلة تاريخية جديدة، تبدو مجهولة الملامح في الوقت الحالي، وخاصة في ما يتعلق بالصراع الحزبي على الحكم، وكذلك بتصفية الحسابات بين بعض القوى الفاعلة أغلبها يتعلّق بالانتخابات والقانون المنقح، وبحركة نداء تونس التي قد تسدل الستار على دورها بالكامل بعد وفاة مؤسسها، خصوصا في ظل الاتهامات التي وجهها البعض لمديرها التنفيذي حافظ قائد السبسي، بأنه كان وراء رفض والده ختم التعديلات الأخيرة ذات المنحى الإقصائي في القانون الانتخابي.

ستشهد تونس خلال المرحلة القادمة صراعا كبيرا على السلطة، حيث يسعى الإسلاميون وحلفاؤهم العقائديون إلى بسط نفوذهم بالكامل على البلاد، وغياب قائد السبسي بما يمثله من رمزية، سيزيد من اندفاعهم، بينما سيتم الدفع بالقانون المعدّل الذي يختمه الرئيس الراحل إلى النشر في الجريدة الرسمية ليتم تطبيقه بما يمثّله ذلك من تأثير على إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع، وهو ما سيعطي لحركة النهضة فرصة سانحة للتفوّق على خصومها، في حين سيكون على رئيس الحكومة يوسف الشاهد والراديكاليين من قيادات حزبه أن يكونوا أكثر حكمة في التعاطي مع المستجدات، وأن يبحثوا عن تحالفات فعلية وجدية من خارج الإسلام السياسي ليضمنوا الإبقاء على التوازنات التي حاول الباجي قائد السبسي أن يتعامل معها بالكثير من الحذر.

إن وفاة قائد السبسي، لا بد أن تكون منطلقا لتحالف وطني جامع بين القوى التقدمية لقطع الطريق أمام أي طرف يحاول أن ينفرد بحكم البلاد، وهذا في حد ذاته رهان مهمّ ومصيري على الأحزاب والشخصيات الحداثية والمدنية ومن تصف نفسها بالبورقيبية أن تكسبه، سواء خلال الانتخابات الرئاسية أو التشريعية المقرّرة للسادس من أكتوبر القادم، والتي سيكون لها أثرها على مستقبل البلاد سواء داخليًا أو إقليميًا أو دوليًا.

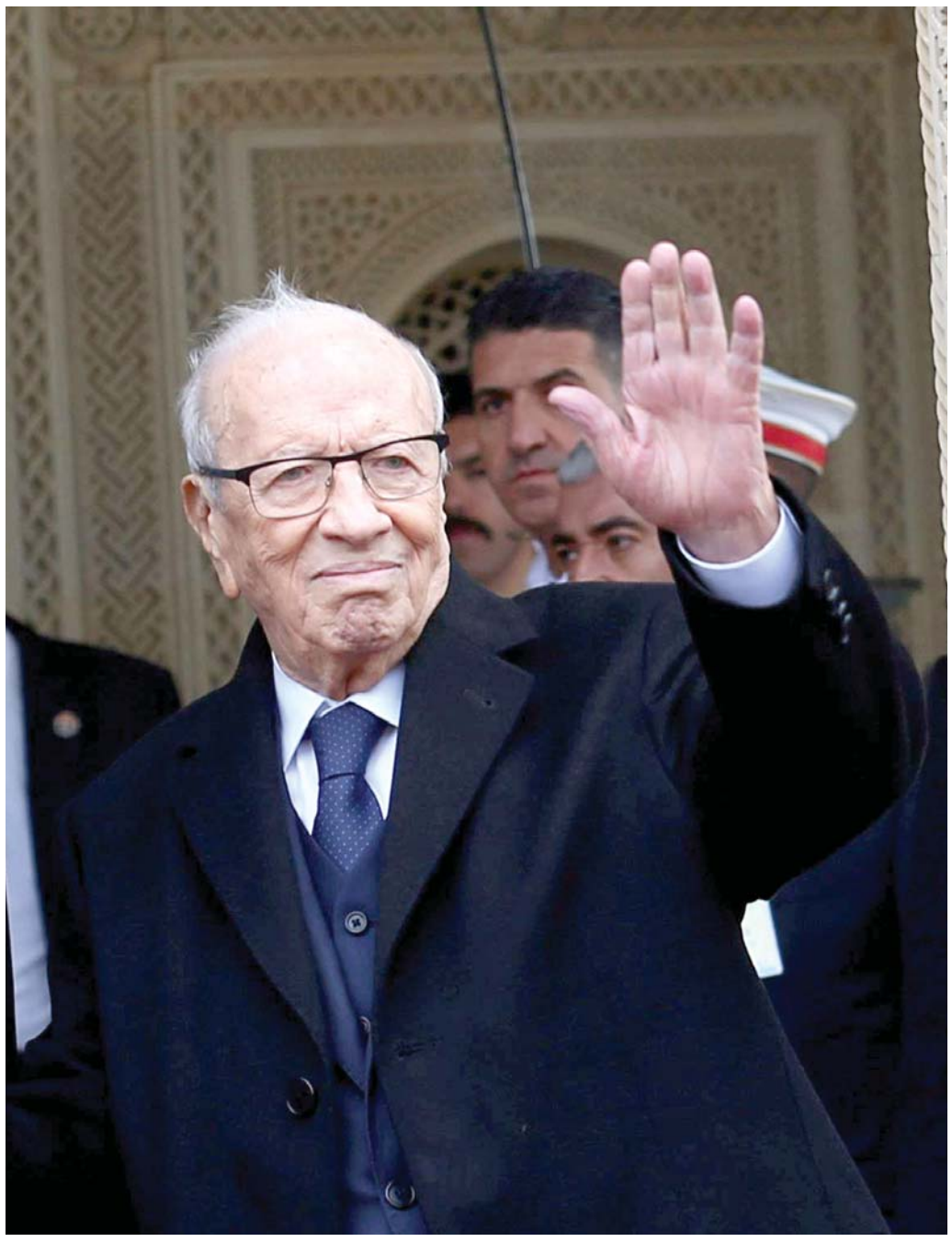

التونسيون أمام تحدي البحث عن بديل للسبسي

الصمت الدولي تجاه الأزمة الجزائرية لا يلغي القلق الخفي

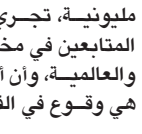

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - لا زالت المواقف وردود الفعل الدولية تجاه الوضع السياسي في الجزائر، تحت سقف الترقب والانتظار لما ستسفر عنه المحاولات المحتشمة للخروج من المأزق الذي تتخبط فيه منذ نحو ستة أشهر.

وأرجع متابعون للشأن الجزائري، عدم تفاعل المجتمع الدولي مع أحداث الحراك الشعبي في الجزائر، عكس ما هو جار في دولة السودان التي تعيش أوضاعا مشابهة لتلك التي تعرفها الجزائر منذ شهر فبراير الماضي، إلى الزخم الشعبي المتقطع، وإلى غياب نخبة قيادية للحراك الشعبي.

ولا يزال الحراك الشعبي الجزائري يحتفظ بمسيراته الشعبية الأسبوعية كل جمعة والاحتجاجات الطلابية كل يوم ثلاثاء، مع الخروج المتقطع لبعض الفئات الاجتماعية الأخرى لنفس الغرض كما هو الشأن بالنسبة للمحامين والقضاة والنقابات المهنية المستقلة.

كما يبقى الحراك متمسكا برفض إفراز أي قيادة تفاديا لتجارب احتجاجية ماضية، حيث استطاعت السلطة الالتفاف على تلك القيادات وعزلها عن قواعدها باعتماد سياسة العصا والجزرة، كما هو الشأن بالنسبة لأحداث حركة "العروش" البربرية العام 2001.

ويعتبر ناشطون أن مطالب الحراك الشعبي هي أوامر، لأنه لا سلطة تعلو فوق سلطة الشعب، وأن الحراك قام باستفتاءات مباشرة في مسيرات مليونية، تجري في أمن وسلام أذهلا المتابعين في مختلف العواصم الإقليمية والعالمية، وأن أي محاولة لإفراز قيادة هي وقوع في الفخ الذي تريده السلطة لتفكيك وتشتيت الزخم الشعبي. وصرّح أستاذ العلوم السياسية عبدالحق بن سعدي، لـ"العرب"، بأن عدم استقطاب الحراك الجزائري للأنظار الدولية خاصة العواصم المؤثرة في القرار المحلي، يعود إلى غياب الفاعلية الميدانية والنخبة القيادية.

وأضاف "الحراك الجزائري يكتفي بالخروج الأسبوعي للشارع من طرف عموم الشعب وطلبة الجامعات، وهو ما لم يعد يزعج السلطة خاصة بدخول عامل الروتين على الخط، كما أن تحكمها في سيرورة الأحداث بفرض آلتها الأمنية، سمح بعودة الشك، عكس السودان الذي تطورت فيه الأحداث إلى مفاوضات مباشرة بين الشارع والجيش".

ولفت إلى أن الاهتمام الدولي بالوضع في السودان أكثر منه في الجزائر، يعود إلى اقتراب الأحداث في الأولى من المخرجات التي تهم توجهات ومصالح العواصم المؤثرة في قرار الخرطوم، بينما الأمر في الثانية لا يزال يراوح مكانه وغير مثير للاهتمام أو القلق على المصالح والنفوذ. ويبقى صمت باريس الأكثر إثارة للاستغراب فبعد التصريحات المواكبة للأحداث خلال الأسابيع الأولى لانطلاقة الحراك الشعبي، لمختلف المسؤولين الفرنسيين، باتت فرنسا الآن تلتزم الصمت، رغم تصاعد الخطاب المعادي لمصالحها من طرف الجناح الموالي للمؤسسة العسكرية، لاسيما بعد توجه وزارة التعليم العالي إلى اعتماد اللغة الإنكليزية في المناهج الجامعية والاستغناء عن اللغة الفرنسية.

وتجمع بكين وموسكو وواشنطن وباريس، على احترام إرادة الشعب الجزائري وعلى الإشادة بالطابع السلمي والهادئ للحراك الجزائري، حيث تطابقت تصريحات لمسؤولين صينين وروس، على ضرورة التفاعل الإيجابي مع مطالب الشارع الجزائري، رغم التضرر غير المعلن لمصالح البلدين في الأشهر الأخيرة.

وكانت الصين أول شريك اقتصادي وتجاري، يخسر صفقة مهمة في الجزائر بعد اندلاع الحراك الشعبي، بعد وقف تنفيذ مشروع ميناء شرشال بغرب العاصمة، المقدر بنحو 6 مليارات دولار، بسبب دخول رجل الأعمال المحسوب على النظام السابق علي حداد، في الصفقة وهو المتهم بالفساد والمسجون منذ نحو شهرين.

ويرى مراقبون في الجزائر، بأن مناورات السلطة التي ساهمت في تقليص حدة الحراك الشعبي، مقابل العوامل الطبيعية والزمنية، وغياب الإبداع الاحتجاجي والتصعيد الميداني، مكن سلطة الأمر الواقع من التحكم في الوضع وعدم الانزعاج خاصة أمام الرأي العام الدولي، رغم فشلها في تنظيم الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة مطلع الشهر الجاري.

ويذهب هؤلاء إلى أن المحيط الإقليمي، يبدي عدم قلقه من الوضع الجزائري، عكس ما هو حاصل في السودان، بسبب استقرار الوضع لحد الآن، لكن أي انزلاق اجتماعي أو نزوع نحو العنف، سيثير حتما حفيظة مختلف العواصم الغربية، لاسيما تلك الواقعة على الضفة الشمالية للمتوسط، خشية وقوع أي سيناريو نزوح يعيد للأذهان السيناريو السوري.

ورغم رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، للرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح، بمناسبة ذكرى الاستقلال الوطني في الخامس من يوليو إلا أن معهد بروكينغ للدراسات الاستراتيجية، نظم خلال الأيام الماضية ندوة لخبرائه لمناقشة الحالة الجزائرية، ومآلات الصراع بين الحراك والسلطة.

وهو ما يثير تكهنات بقرب بلورة واشنطن لرؤية بشأن الأزمة الجزائرية باعتبار أنها تتعامل مع الأزمات المستجدة في العالم انطلاقا من نتائج دراسات معاهدها ومراكزها الاستراتيجية.

الاحتجاجات تراوح مكانها

حكومة طرابلس تغطي على تحالفها مع المتطرفين بالقبض على بعضهم

طرابلس - تحاول حكومة الوفاق ولاسيما التيار المحسوب على الإسلاميين الذي يقوده وزير الداخلية فتحي باشاغا التغطية على تحالفها مع الإرهابيين بالقبض على بعضهم لإيهام الرأي العام المحلي والدولي بعدم وجود ارتباط بينهما.

وأعلنت قوة أمنية تابعة لحكومة "الوفاق الوطني" الليبية إلقاء القبض على 3 قادة في تنظيم "القاعدة" الإرهابي مطلوبين دوليا في العاصمة طرابلس فجر الأربعاء.

وقالت غرفة العمليات الأمنية المشتركة مصراتة، في بيان "في إطار مكافحة الإرهاب وملاحقة المطلوبين محليا ودوليا، نفذت القوة التابعة لغرفة العمليات الأمنية المشتركة مصراتة عملية مداهمة وقبض في حق إرهابيين مطلوبين دوليًا".

وأضافت أنها ألقت القبض على 3 "يصنفون قادة في تنظيم القاعدة، وصادرة في حقهم مذكرات قبض من مكتب التحقيقات بمكتب النائب العام".

ويأتي تحرك حكومة الوفاق بعد بيان الدول الست الذي دعا "جميع أطراف النزاع في طرابلس إلى النأي بأنفسهم عن جميع الإرهابيين والأفراد المستهدفين من قبل لجنة العقوبات في الأمم المتحدة، وتجديد التزامهم بمحاسبة المسؤولين عن زعزعة الاستقرار بشكل أكبر".

ويقول الجيش وموالون له إن أغلب من يقاتلون في صفوف حكومة الوفاق هم من المجموعات الإرهابية التي فرت من بنغازي ودرنة وغيرها من المناطق التي حررها الجيش. وأظهرت صور ومقاطع فيديو مشاركة عناصر مطلوبة من قبل حكومة الوفاق نفسها بتهم الإرهاب في معركة التصدي للجيش.

ونشر موقع "المرصد" المحلي تقريرا مطولا كشف مشاركة عدد من الإرهابيين ومهربي البشر المطلوبين للسلطات الليبية والمجتمع الدولي في القتال إلى جانب حكومة الوفاق.

ومن بين أولئك المطلوبين أبوبكر ميلاد البحري القائد الميداني لـ"ثوار مسلاتة" ويعد من أبرز داعمي ما يسمى "مجلس شورى ثوار بنغازي" في تلك المنطقة ولكن الأهم هو أن البحري مفتش عنه من قبل قوة مكافحة الجريمة في مصراتة بتهمة التعاون مع تنظيم القاعدة في المنطقة الغربية وتوفير ملاذات لعناصره وفقاً لما ورد في اعترافات موقوفين من مجالس شورى الثوار.

والسبت قال آمر المنطقة العسكرية الغربية التابعة لحكومة الوفاق أسامة الجويلي إنهم بحاجة إلى المطلوب من قبل مجلس الأمن والمدرج على قائمة العقوبات الأميركية صلاح بادي والمجموعة المسلحة التي يقودها ومجموعات أخرى كونهم يقاتلون معهم في طرابلس من أجل نفس القضية.

وسبق لتقارير غربية أن أكدت أن جماعة مرتبطة بميليشيا مصنفة كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة، إضافة لأمير حرب متطرف معاقب دوليا، وقادة ميليشيات آخرين معاقبين بتهم تهريب، انضموا إلى القوات التي تقاتل ضد الجيش الليبي.